

ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

فلا بد من أن نختار أحدهما بموجب مرجّحات باب التزاحم. وهذه المرجّحات لا تكون مرجّحات سنديّة بالطبع ; لعدم الشكّ في صحة الدليلين من حيث السند، وإنّما لا بد من أن يأخذ المكلف بأهمّ الخطابين ملاكاً لدى المولى، ويختار أولهما وأهمهما عند الشارع، فيكون الترجيح هنا بالملاكات وليس بالسند. والترجيح هنا لأفضلهم في الفقه والفقهاء والتقوى والكفاءة، وأسبقهم إلى التصديّ، فتتعيّن فعليّة الولاية له دون الآخرين. ولا بد أن نشير هنا إلى أنّ الملاك عبارة عن محصّلة لهذه العناصر الأربعة: (السبق في التصديّ، والفقه، والتقوى، والكفاءة). فلو كان شخص أفتح من الآخرين وأكفأ منهم، ولكنّه كان ضعيفاً في التقوى مثلاً، فيرجّح عليه من هو أقوى منه في التقوى ويكون دونه في الفقه والكفاءة، وهكذا في الصور الأخرى. ففي الترجيح بالملاك الأقوى نلاحظ هذه المحصّلة التي أشرنا إليها. إذن، تعيين الولاية الفعلية للفقير الذي تتوفّر فيه هذه المحصّلة من الملاكات بصورة أقوى. وكل مكلف تتعيّن في حقّه ولاية الفقيه الذي يحرز أنّّه أقوى ملاكاً (من حيث المحصّل)، وعليه فإنّ الفقيه الذي يحرز المسلمون جميعاً أنّّه أقوى في هذه المحصّلة من الملاكات عن غيره من الفقهاء، تتعيّن ولايته الفعلية من بين الآخرين في مرحلة الإثبات. إلاّ أنّ من الواضح أنّ المسلمين لا يكاد أن يتفقّوها جميعاً على رأي واحد في هذا الأمر، وأنّهم سوف يختلقون مذاهب وآراء شتّى في معرفة الفقيه الأصلح للولاية والحكم.